التطورات الاقتصادية لبلدان البحر الأبيض المتوسط في عالم متغير

جورج قُرم
الأستاذ بجامعة القديس يوسف، بيروت
ووزير مالية سابق بجمهورية لبنان

شهدت اقتصادات بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط تطوراً إيجابياً خلال العشرين عاما الماضية، وذلك وفقاً للمعايير الكلاسيكية للتطور كما تعرفها المنظمات المالية الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أو أي منظمات مماثلة. وهكذا، فقد تم الحفاظ على معدلات النمو بشكل عام، وحافظت البورصات المحلية على آدائها على الرغم من التقلبات التي أحدثتها الأزمة الاقتصادية العالمية، وأيضا تم احتواء العجز في الماليات العامة، وميزان المدفوعات حقق توازناً لا بأس به.

ومع ذلك، فقد ثبت أن هذه المعايير الكلاسيكية لصحَّة اقتصاد بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط وهمية في ضوء الثورات الشعبية التي هزت وبشكل كبير تونس ومصر وليبيا وبشكل ثانوي الجزائر. هذه الثورات أظهرت احتجاجاً عنيفاً يتمحور حول الرغبة في الحرية السياسية، وتداول السلطة التي تصادرها أوليغاركية فاسدة ومستبدة، وعلى الإحباط الاجتماعي للشباب في الحضر والريف. أن يضرم المرءُ النيران في نفسه احتجاجاً على الاعتداءات الدائمة على كرامته الإنسانية، كان الشاب التونسي محمد البو عزيزي والمنتمي لمنطقة ريفية فقيرة من بلاده قد أطلق في ديسمبر (كانون الأول) 2010 شرارة كل هذه الحركات الثورية. والشعارات البسيطة والواضحة التي رُفعت في تونس والقاهرة، مروراً ببني غازي، وصولاً إلى اليمن والأردن قد تركزت على مشكلة الكرامة الاجتماعية والاقتصادية: رواتب مقبولة وفرص للتوظيف ومحاربة للفساد متعدد الأشكال والمحسوبية.

وقد برهن ذلك على أن نمط التنمية المتبع في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط كان بعيداً عن أن يكون مُرضياً، وأن معايير الحكم على الأداء الاقتصادي لهذه البلدان لم تكن في محلها. يندر أن نلاحظ مثل هذا العمى الكلي، باستثناء ما يتعلق بأداء البنوك الأمريكية والأوروبية الكبيرة ومديريها، حيث أدى مسلك هذه النظم المصرفية إلى أفدح أزمة مالية واقتصادية تقع في البلدان الصناعية منذ ثلاثينات القرن الماضي.

استطاع شباب الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط استغلال الاستخدام الأمثل للمتغيرات التي أدخلها عالم المعلوماتية والتكنولوجيا لإعطاء صدى سريع لحركات الاحتجاج، مما سمح بانتشارها ومقاومتها للقمع البوليسي. وهو ما يعد مظهراً مميزاً للتمكن من التأثيرات المفيدة للتغيرات العالمية في مجال الإعلام، فيما تبدو المجتمعات المعنية حتى هذه اللحظة بمعزل عن التغيرات الكبيرة في العالم. وإضافة لذلك، يمكن أن نؤكد أن اقتصادات جنوب البحر الأبيض المتوسط قد خضعت حتى الوقت الحال بشكل سلبي للمتغيرات الكبرى في عالم الاقتصاد الدولي، دون أن تستفيد بتنشيط أداءاتها.

في الوقت الذي استطاع عدد كبير من اقتصادات العالم الثالث أن يتكيف مع التغيرات الاقتصادية لنصف القرن الأخير والاستفادة منها، ظلت اقتصادات جنوب المتوسط خاملةً، تتحكم فيها أشكال مختلفة من الاقتصاد الريعي نمى عليها استبداد الأنظمة السياسية، وازدهرت بها دوائر واسعة من الفساد. وكما أوضحنا في دراسة سابقة، فإن القاعدة الإنتاجية لهذه الاقتصادات ظلت ضعيفة على الرغم من كل برامج التكيف الهيكلي التي طُبقت تحت قيادة صندوق النقد والبنك الدوليين. والاتحاد الأوروبي أيضاً ظل طوال السنوات الأخيرة يمد بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط بمساعدات مالية لتطوير وتحديث مؤسساتها الاقتصادية والمالية والتعليمية. وبعض الدول اعتبرت تلميذاً نجيبا في هذا السياق، كتونس مثلاً، فيما بدت مصر كما لو كان لها اقتصاد شديد الحيوية يجتذب العديد من الاستثمارات الأجنبية.

من المهم إذن أن نحدد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي جعلت من نمو اقتصادات دول جنوب البحر الأبيض المتوسط نمواً "سيئا"، محققةً معدلات مرتفعة للبطالة وتفاوت اجتماعي صارخ، وفساد متعدد الأشكال وبنسب متعملقة في مستوى النخب وصناع القرار السياسي والاقتصادي. كل هذا يدفع نحو الهجرة خارج البلاد، سواء للعمال الفقراء ممن لا يجدون عملاً مناسباً أو للعقول والكفاءات المهنية، للبحث عن وظائف غير موجودة في بلادهم. هذا الهروب للعقول والكفاءات قد فاقم، من ناحية أخرى، الدائرة المفرغة للتنمية السيئة.

تحرير للبنى الاقتصادية دون انعاش للاقتصاد

عرفت دول جنوب البحر الأبيض المتوسط فترة قصيرة من سيطرة الدولة والقطاع العام على الاقتصاد. فترة امتدت من وقت حصولها على الاستقلال خلال سنوات الخمسينات والستينات وحتى أزمة عقد الثمانينات والتي اتخذت طابع الإفراط في الديون لهذه الاقتصادات، خاصة في مصر والأردن والمغرب والجزائر، دون أن ننسى تركيا. هذه الأزمة التي تماشت مع الأزمة العامة للديون في دول العالم الثالث التي اندلعت عام 1982، كانت تتميز أيضاً بارتفاع العجز في المالية العامة وفي التجارة الخارجية. وقد استدعت إذن تنفيذ برامج التكيف الهيكلي تحت رعاية صندوق النقد والبنك الدوليين، في هذه البلدان كما في دول أخرى عديدة من العالم الثالث التي شهدت مشكلات التعثر في ديونها الخارجية. إن تطبيق هذه البرامج قد على الغلاء في بعض العواصم مع خفض الدعم الحكومي للسلع الغذائية الأساسية.

وفي الوقت الذي دفعت فيه أزمة الثمانينات بعض الدول للدخول إلى دائرة النمو الاقتصادي المؤسس على دينامية شديدة لتصعيد وتقوية القطاعات الصناعية الكبرى، فإن اقتصادات الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط قد انغمست في أشكال مختلفة من الاقتصاد الريعي. وطوعت برامج التكيف الهيكلي بحيث تنقل أجزاءً كبيرة من الأنشطة ذات الطابع الريعي من القطاع العام إلى بعض المحظوظين في القطاع الخاص المحلي، وأحيانا بالشراكة مع بعض الشركات متعددة الجنسيات الأوروبية. ولم تُبذل أي جهود لإحداث عملية تراكم وتطوير لتكنولوجيا حديثة مما يسمح بتنوع الاقتصاد، وبالاستفادة من عولمة الأسواق وحجز مكان فيها كمصدرين ذوي حيوية. والتناقض هنا مدهش إذا قارننا الحالة بحالة اقتصادات جنوب شرق آسيا أو بعض دول أمريكا اللاتينية، والبرازيل على وجه التحديد. وسيكون من المناسب أن نشرح الأسباب.

عندما نتحدث عن أنشطة اقتصادية ذات طابع ريعي نقصد بذلك الأنشطة التي تعتمد معدلات الربح بها أساسا على غياب الجهد الإنتاجي والتكنولوجي والمخاطرة المشروعاتي، والتي يوجد مصدرها الأساسي في استغلال مواد أولية، أو مواقع أثرية وسياحية جذابة أو في استغلال طريق مواصلات استراتيجي، كقناة السويس مثلاً أو خطوط النفط والغاز، وأيضاً في أنشطة بسيطة تخلو من مخاطر كالتوزيع التجاري للمنتجات المستوردة. ويجب هنا إضافة المكاسب من تجارة الأراضي، وتصدير الأيدي العاملة المؤهلة وغير المؤهلة التي تمد الاقتصاد الوطني بدفق من الموارد الخارجية المنتظمة دون الحاجة لبذل مجهود إنتاجي محلي.

فإن اقتصادات الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط قد انغمست في أشكال مختلفة من الاقتصاد الريعي

إن إلقاء نظرة سريعة على اقتصادات جنوب البحر الأبيض المتوسط توضح أن هذه الأنشطة ضعيفة التحديث والإنتاجية هي التي تسيطر على تكوين الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول. ويتعلق الأمر في المقام الأول بتصدير الطاقة (الجزائر وليبيا، وعلى مستوى أقل تونس ومصر وسوريا) ومواد أولية أخرى كالقطن والفوسفات (سوريا ومصر وتونس والمغرب) ويجب أن نأخذ في الاعتبار حقيقة أن للسياحة الجماعية قيمة مضافة ضعيفة للغاية وهي لا تخلق سوى عمالة ضعيفة التأهيل أو موسمية، وهي من ناحية أخرى تزيد من تدهور البيئة والموارد المحدودة للمياه. والمخاطرة الوحيدة للاستثمار في هذا المجال هي ذات طبيعة سياسية، حين تهدد الحروب أو أعمال العنف ذات الطبيعة الإرهابية بتوقف تدفق السياح الأوروبيين. وهناك أيضاً استثمارات في قطاع التوزيع التجاري، بالذات للسلع المستوردة. وهنا تكون المخاطر ضعيفة، والعمالة ذات تأهيل ضعيف أو متوسط. وتنطبق نفس الملحوظات على قطاع الأراضي حيث يرتفع الطلب باستمرار نظراً للنمو الديموغرافي الكبير لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط. كما شهد قطاع الإنشاءات الفاخرة زخماً بسبب الثروات الحديثة التي تكونت بفضل الخصخصة ومعدلات الربح العالية التي تحققها هذه الأنشطة ذات القيمة المضافة الضعيفة.

أما فيما يخص تحويلات المهاجرين، سنلاحظ أنها تتوقف على نشاط إنتاجي موجود خارج الاقتصاد الوطني، وأنها تجلب نفقات استهلاك إضافية، وهي تُستثمر في الأغلب في استيراد المنتجات الأجنبية أو في قطاع الأراضي أو القطاع السياحي. ووفقا لإحصائيات البنك الدولي، فإن بلاد البحر الأبيض المتوسط التي تنتمي للعالم الثالث، ومنها الدول الواقعة على البحر الأدرياتيكي، قد حصلت على 564 مليار دولار من تحويلات المهاجرين بين عامي 1970 و2009. هذا التدفق الهائل للموارد الخارجية لا يبدو أنه قد ساهم في إنعاش الاقتصادات المستفيدة من هذه التحويلات أو في تقليص المعدلات المرتفعة للبطالة. ويجب أن نضيف لهذه التدفقات المساعدات الخارجية التي ارتفعت في هذه الفترة نفسها إلى 170 مليار دولار.

إن برامج التكيف الهيكلي، كذلك مساعدات الاتحاد الأوروبي، لا تنشغل بالاقتصادات الفعلية ولا بدينامياتها، ولكن بتطوير المؤسسات نحو نمط التجارة الحرة

في الواقع، إن برامج التكيف الهيكلي، كذلك مساعدات الاتحاد الأوروبي، لا تنشغل بالاقتصادات الفعلية ولا بدينامياتها، ولكن بتطوير المؤسسات نحو نمط التجارة الحرة مما يؤدي إلى تراجع دور الدولة والقطاع العام في النشاطات الاقتصادية. وقد سبق وذكرنا، منذ 20 عاما تقريبا، أنه كان من المفترض أن تكتمل هذه البرامج بتكيفات هيكلية موجهة للقطاع الخاص، يكون هدفها تحطيم الاقتصاد الريعي وتوجيه الاستثمارات الخاصة نحو القطاعات والأنشطة المطوِّرة وذات القيمة المضافة العالية، على غرار ما تم بنجاح في بلدان جنوب شرق آسيا. إن البرامج التي نشرتها مؤسسات التمويل الدولية أو الاتحاد الأوروبي كانت تتركز وبشكل حصري على عدم التزام الدولة في الاقتصاد عبر الخصخصة وتوازن الحسابات العامة والإصلاحات الضريبية بتخفيض الضرائب المباشرة ورفع غير المباشرة بحجة تحفيز الاستثمار الخاص، وأيضاً تحرير التجارة الداخلية والخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية. فمن غير المدهش إذن أن تترجم نتيجة هذه البرامج في شكل نمو هائل في الثروة التي استثمرت بكثافة في أنشطة ذات طابع ريعي، من ضمنها الشركات المخصخصة ذات معدلات الربح العالية وبشكل خاص شركات الهاتف المحمول.
هذا السلوك كان منطقياً للغاية في غياب أي سياسة عامة ترغب في محاكاة نموذج الجهود المشتركة للدولة مع القطاع الخاص، كتلك التي انتشرت في بلدان جنوب شرق آسيا. والمستثمرون في القطاع الخاص، وهم في الأغلب مجموعة من العائلات القريبة من السلطة السياسية أو هم من هذه السلطة، قد التفتوا نحو القطاعات ذات معدلات الربح العالية، وقليلة المخاطر على المستوى التكنولوجي أو تلك التي لا تكلف أي جهود على مستوى البحث والتطوير والتدريب للموارد البشرية. وكانت النتيجة هي تعزيز الآليات الضارة للاقتصاد الريعي في هذه البلدان، ووجود فرص ضئيلة لشباب الخريجين الذين يصلون إلى سوق العمل بأعداد متزايدة؛ ومن ناحية أخرى فإن الاقتصاد الريعي قد عزز البنية الاستبدادية للسلطة، وسهل فساد النخب على مستويات مرتفعة اثقالا على الثروة الوطنية.
هؤلاء الشباب هم من سيلعب دوراً محورياُ في الاحتجاجات الشعبية بتونس ومصر، والتي امتدت إلى مناطق أخرى في العالم العربي.

تغيير النموذج الاقتصادي

إن الأحداث الأخيرة في جنوب البحر الأبيض المتوسط من المفروض أن تفتح الباب لتغييرات كثيرة، والاقتصاد بحاجة كبيرة إلى ذلك. وينبغي هنا أيضاً أن نضع حداً للظلم الاجتماعي الصارخ، وأن نستأصل الفساد وننعش الإنتاج. وهذا ليس هدفاً سهلاً في المناخ النيوليبرالي الذي يسيطر على المنطقة الأورومتوسطية. وتقف الهشاشة متعددة الأشكال للاقتصاد كمشكلة أخرى، خاصة العجز الضخم في الموازين التجارية، والاعتماد على تحويلات المهاجرين وعائدات السياحة، والعجز الغذائي وتأثير التغير المناخي، وجود صناعة ضعيفة والتضخم في قطاع الأراضي، والماليات والتجاريات ذات القيمة المضافة الضعيفة، إضافة لنظم ضريبية غير منضبطة على الإطلاق.
ينبغي إذن تكييف السياسات الاقتصادية بما يستجيب لهذه التحديات. ولهذا فإن الحكومات المعنية يجب عليها الاقتراب من ضرورة تحطيم الآليات الشاذة للاقتصاد الريعي، وهو ما يسمح لها بولوج دائرة الاقتصاد المنتج والمطور والقادر على المنافسة في الأسواق العالمية.

الحاجة الملحة للإصلاحات الضريبية

إن ضعف البنى الضريبية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط ليس بحاجة لبرهان، حيث توجد العديد من الثغرات الضريبية التي تسمح للمستثمرين بالتهرب بشكل قانوني من

الضرائب المفروضة على دخولهم. والحوافز الضريبية التي تمنحها قوانين سخية للاستثمار لا ترتبط بمعايير للآداء كخلق فرص العمل والتدريب المهني وتحسين جودة المنتجات وإنشاء طاقات بحثية وتطوير العمليات الصناعية الجديدة. وتُحرَم الدولة، بهذا الشكل، من استخدام الأداة الضريبية كمحفز في مجال تنمية الرقابة الصناعية المحلية.
وأخيراً، لا بد أن نشير إلى إقامة بعض الدول لمناطق حُرة للصناعات المخصصة حصرياً للتصدير، أو لنظام إعفاء ضريبي على الجزء المخصص للتصدير من الإنتاج. هذا النظام يقود إلى تجزئة أو انقسام حاد في النسيج الصناعي، ويمكن أن يعزز التفرقة بين شركات معفاة ضريبياً وموجهة حصرياً نحو السوق العالمية، وشركات موجهة للسوق المحلية وتنتج في أحضان الحماية الجمركية. وفوق هذا فإنه من الصعب التحكم في النظام بشكل خاص.
ولا يبدو، على أية حال، أن هذه الإعفاءات الضريبية قد أدت إلى أي تراكم تكنولوجي يسمح للشركات في البلاد العربية المعنية بغزو وتوسعة الأسواق في قطاعات من الصناعات المبتكرة، ويظل التحقق في مجال صناعات النسيج والملابس ضعيفاً.

أن قلة الفاعلية الاقتصادية والتفاوت الصارخ في النظام الحالي هما عاملان كبيران في أزمة شرعية الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في جنوب البحر الأبيض المتوسط

هناك مجال آخر للاستثناءات والإعفاءات هو مجال الأراضي والعقارات، وهي تخضع لضرائب قليلة أو لا تخضع، في حين أنها تشكل مصدراً هاماً لإثراء أشخاص عديدين ممن استطاعو بذلك أن يصيروا من أهل الريع الجدد. وبالنظر إلى الضغط الديموغرافي الكبير الممارس على كل المدن العربية، فقد ارتفعت أسعار الأراضي بشكل ملفت للنظر منذ عقد الخمسينات. وتثبيت الإيجارات المطبق في عدد من الدول العربية بحجة حماية المستأجرين قد ثبت أو نزع قيمة جزء كبير من الفضاء العقاري وسمح بفائض قيمة للأراضي والعقارات المنشأة حديثاً بغرض البيع لا الإيجار. وأصبح الاستثمار العقاري نوعاً من الاستثمار السريع شديد الربح.
ومن ناحية أخرى، فإن جانباً هاماً من أرباح المدخرات المحققة في بلدان الخليج العربي المصدرة للنفط والراجعة لمواطنين عرب من جنسيات مختلفة قد تم استثمارها في قطاع العقارات الفاخرة ومراكز التوزيع التجاري الضخمة بكل مدن جنوب الحر الأبيض المتوسط، مما ساهم في ارتفاع معدلات الربح. ولا يبدو أن الدول قد استفادت على مستوى ارتفاع الموارد الضريبية، وقد نتجت فوائض قيمة كبيرة عن هذه الاستثمارات، بسبب ضعف مستوى الضرائب المرتكزة بالأساس على حقوق التسجيل أكثر منها على ضرائب فائض القيمة، وهو ما يسبب التخفيض الأسمي في تقدير الأسعار للتهرب، ولو جزئياً، من رسوم التسجيل.
وهناك قطاع آخر للأنشطة يخضع للقليل من الضرائب وهو الأرباح التجارية، وبشكل خاص عمليات الوساطة التي يقوم بها أشخاص متنفذون بين الدولة والقطاع العام من ناحية، والشركات الكبرى متعددة الجنسيات الموردة للبضائع والخدمات من ناحية أخرى. إن العمولات المدفوعة من هذه الشركات لهؤلاء الوسطاء – وهي الممارسة الموجودة في كل الدول العربية سواء كانت اشتراكية أو رأسمالية – من الصعب استيعابها وهي بمنأى عن أية ضرائب. والعوائد المتوقعة في هذا القطاع قد جذبت العديد من المحامين أو المهندسين ممن كونوا ثروات طائلة بمعزل عن أية محاسبة ضريبية. إن لجوء القطاع العام بشكل منهجي للمناقصات الدولية للتوريد لأسواق الدولة، عبر الاحتكاريات الحكومية للاستيراد قد سمح لهولاء الوسطاء الكبار ذوي النفوذ بمكانة اقتصادية غير متناسبة في الاقتصادات المحلية.
وحتى في البلدان التي كان الاستيراد فيها حراً، نجح بعض الأفراد في أن يصبحوا وكلاء تجاريين للشركات الأجنبية الكبرى المصدرة للسلع الاستهلاكية سريعة التداول، وفي فرض أسعار مرتفعة على السوق المحلية.
وإن حالة لبنان على الرغم من نظامها الليبرالي المتطرف، قد أصبحت اليوم كاريكاتورية، وبالذات فيما يخص السلع الغذائية والصيدلانية والمنظفات. وبالنظر لقدرة الصناعة المحلية المحدودة على تلبية الاحتياجات فإن الحصول على وضع مسيطر في سوق الاستيراد عبر نظام التمثيل التجاري الحصري يعطي لنشاطات عدد محدود من الأشخاص طابعاً احتكارياً نخبوياً. في هذا المجال، لا تحصل الدولة على حصتها المناسبة من الضرائب، والتي تتعلق بالرسوم الجمركية حيث دائما ما يعلن عن قيمة منخفضة للبضائع بما يخالف الحقيقة، أو بالضرائب على الأرباح التجارية حيث الفساد النشط في مجال التحصيل الضريبي هو أمر شائع، فضلاً عن أوجه القصور في التشريع الضريبي والتي تسمح بالتهرب وبشكل قانوني للعديد من الدخول المرتفعة.
ومن ناحية أخرى، لم تتبنَ أي دولة في جنوب البحر الأبيض المتوسط أي ضريبة على الثروة، أو هي جد متواضعة، على الرغم من ارتفاع عدد الثروات الكبيرة خلال العقود الأخيرة. وفي الواقع، فإن ما يخص الضرائب المباشرة نجد أن رواتب موظفي القطاع الخاص والقطاع العام فقط هي التي لا يمكن

لها أن تتهرب من الضرائب التي تضربهم بسياطها اللاذعة، حيث أنها تؤخذ من المنبع، وبشكل شهري، على عكس المهن المستقلة وأرباح الشركات وبعض مصادر الضرائب المباشرة الأخرى والتي تُحَصّل بعد عام من تاريخ الإقرار. وهكذا، فإن الجزء الكبير من الضرائب على الدخول يدفعها العاملون ذوو الرواتب وبعض الشركات الكبيرة وغالباً الأجنبية العاملة في حقول البترول أو أي مواد أولية أخرى. والضرائب على دخول الأشخاص في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط لا تتعدى من 2 إلى 4% بعد خصم ضرائب العاملين.

إن نظام عمل الضرائب المباشرة في بلدان جنوب الحر الأبيض المتوسط هو مصدر للظلم الاجتماعي، مضاف إلى مجموعة آليات أخرى تفاقم الظلم والتوتر الاجتماعي، بدلاً من أن يكون وسيلة لتخفيفها ولضمان حد أدنى من إعادة توزيع الدخول وفقاً لمبدأ تساوي الفرص.

وفي الواقع فإن الصلة بين التحصيل الضريبي والديمقراطية ودولة القانون غائبة من كل التحليلات السياسية والاقتصادية حول العالم العربي، وأيضاً من المطالب المرفوعة من قبل الأحزاب السياسية

وبالنظر إلى اتساع الاحتياجات الاجتماعية في مجال الصحة والتعليم التي تجد الدولة صعوبة متزايدة في مواجهتها، فإن التوزيع الحالي للتحصيل الضريبي هو عنصر يعمق من أزمة الشرعية السياسية، ويعيق أي حلول اقتصادية أو مالية لاستعادة توازن ديناميكي للاقتصاد الكلي.

ومن ناحية أخرى، فإن معظم البرامج تتجاهل إصلاح الماليات البلدية والتي يشكل آداؤها الجيد عاملاً لا غنى عنه لرفع مستوى الإدارة الحضرية والتي تشهد في كل مكان أزمة فادحة، تغذي بدورها حركات الاحتجاج.

إن الضرائب على الأراضي هي بشكل عام ضعيفة، في حين أنه ينبغي أن تكون مورداً كبيراً للدخل على مستوى التحصيل المحلي.

ينبغي من الآن فصاعداً توجيه الضرائب بحيث توازي معدلات الدخول في مختلف فروع الأنشطة، وأن تعاد هيكلة نظم حوافز الاستثمار بشكل كامل لتشجيع تطوير القدرات المهنية وخلق الوظائف والتمكن التكنولوجي في بعض القطاعات الصناعية المحورية. وليس هنا مجال لتوصيف تفصيلي للإصلاح الضريبي الذي يفرض نفسه بشكل ملح لتوجيه القطاع الخاص نحو الأنشطة التي تسمح بتعزيز القاعدة الإنتاجية. بيد أنه من المهم أن نعي حقيقة أن قلة الفاعلية الاقتصادية والتفاوت الصارخ في النظام الحالي هما عاملان كبيران في أزمة شرعية الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في جنوب البحر الأبيض المتوسط، وبشكل أعم في العالم العربي. وفي الواقع فإن الصلة بين التحصيل الضريبي والديمقراطية ودولة القانون غائبة من كل التحليلات السياسية والاقتصادية حول العالم العربي، وأيضاً من المطالب المرفوعة من قبل الأحزاب السياسية. مع ذلك يبدو أنه من الصعوبة بمكان أن نتجاهل الاتجاه المؤسس لتحصيل ضريبي عادل وكفء في تكوين أي ديمقراطية في إطار التنمية الاقتصادية، وأيضاً لتأطير عملية جماعية للتنمية تسمح لكل شرائح المجتمع بالاندماج في عالم الحداثة الإنتاجية.

ضرورة تطوير رؤية استراتيجية لتراكم المعرفة والتمكن من التقنيات المبتكرة

إن حكومات بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، وبشكل أعم حكومات العالم العربي، قد أهملت على مدار الثلاثين عاما الأخيرة وضع أي تصور لعملية تطوير صناعي وأي متطلبات لمثل هذه العملية في النظم التعليمية والبحثية والتنموية والتدريبية المستمرة للموارد البشرية. وجهود التصنيع التي تحققت في السنوات الأولى للاستقلال أهمِلت مع بداية عقد السبعينات تحت وطأة البترودولار وعمليات تحرير الاقتصاد بأمل جذب الاستثمارات الأجنبية. وقد تسارعت عمليات تحرير الاقتصاد بعد ذلك تحت تأثير برامج التكيف الهيكلي مفسحة المجال لصعود ثروات كبيرة، بدون تناسب مع القدرات الإنتاجية للاقتصادات المعنية.

إن تخطيط النظم التعليمية لم يتم لتستجيب لاحتياجات مراكمة المعرفة التكنولوجية والتمكن منها في المجتمعات المحلية. ولكن تم فقط لمواجهة النمو الديموغرافي. وظل التعليم التقني والزراعي من ضمن، هامشياً، ولم يتم دمجه في الاحتياجات الفعلية للاقتصاد. ولم يبد القطاع الخاص الريعي الحاجة للاشتراك في جهد جماعي يضم الدولة والجماعات المحلية والنظم التعليمية والجامعية لتعيين أهداف واضحة على صعيد التمكن من بعض المجالات التكنولوجية الحاملة للعولمة الاقتصادية. إن هذا الجهد الجمعي هو ما ضمن النجاح الاقتصادي لجنوب آسيا وهو ما كان غائباً بشكل كامل من السياسات الاقتصادية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط.

وقد رأت تلك الأخيرة سياساتها العامة واقعة تحت تأثير مؤسسات التمويل الدولية والاتحاد الأوروبي الذي كان قد صار المانح الأول للمساعدات المالية لهذه البلدان. وفي ظل هذه التأثيرات وسع القطاع الخاص الجديد من موارد مكاسبه التي تصب في صالح عدد قليل دون أن يصبح الاقتصاد حديثاً أو فعالاً بشكل حقيقي. وتوجد عشرات الآلاف من الشركات العائلية الصغيرة غير الرسمية التي لم يتم دمجها في نسيج صناعي متطور. وقد ظلت بإنتاجية ضعيفة وظلت أرباحها أكثر من متواضعة. وفي القطاعات الريفية فإن أرباح الفلاحين أصابها أيضاً الركود مالم تكن قد تضاءلت.

إن الثورات الكبرى التي رجت عدداً من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط يجب أن تؤدي لمراجعة المقاربة التبسيطية والنيوليبرالية للتنمية

ليس من المدهش إذن في هذا السياق أن عملية برشلونة التي كانت تهدف إلى خلق منطقة تجارة حرة أورومتوسطية (EMFTA) لم تحقق النتائج المرجوة منها. وعلى العكس، فإن ضغط الهجرة إلى أوروبا من الضفة الجنوبية للمتوسط، والتي كان القادة الأوروبيون ينتظرون انخفاضها، قد ازدادت بسبب ارتفاع البطالة ونقص فرص العمل الكريم في الاقتصادات المعنية، كما تشير منظمة العمل الدولية.

نحو منطقة اقتصادية أورومتوسطية مؤسسة على استراتيجية صناعية مشتركة

وفي النهاية، سيكون عسيراً على دول جنوب الحر الأبيض المتوسط وحدها أن تجري تغييرات جذرية في السياسات العامة المطلوبة لتطبيق ممارسة حقيقية وجماعية للتكنولوجيا الصناعية الحديثة، ومن ضمنها تلك المتعلقة بالخدمات ذات القيمة المضافة العالية، وبشكل خاص في مجال الإلكترونيات والمعلوماتية والبحوث الطبية والصحية والطاقة المتجددة، الخ... ولو واصلت بيروقراطية المفوضية الأوروبية رفضها للتفكير في استراتيجية صناعية، وبشكل خاص فيما يخص منطقة التجارة الحرة الموسعة الأورومتوسطية، فإن الاحتمال قوي أن تظل الضفة الجنوبية للمتوسط تعاني من سوء التنمية ومن هجرة العقول والكفاءات وبالتالي من عدم الاستقرار السياسي الذي سيزيد من تدفق المهاجرين.
والأمر أيضا يخص صندوق النقد والبنك الدوليين المنشغلين حصرياً بتطور التحرير الشكلي للاقتصادات وبموازين الحسابات العامة، ولكنهما لا يتوجهان أبداً لأسباب الأداء المتدني للقطاع الخاص فيما يخص التمكن التكنولوجي والتنمية والتدريب المهني والابتكار ورفع القدرات التنافسية للمنتجات المخصصة للتصدير.
إن الثورات الكبرى التي رجت عدداً من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط يجب أن تؤدي لمراجعة المقاربة التبسيطية والنيوليبرالية للتنمية، والتي تسيطر حتى الآن على العلاقات شمال – جنوب. وسيكسب الاتحاد الأوروبي كثيراً لو قبل التفكير في مستقبل القارة الأوروبية بمقاربة جديدة، لأن الأزمة الاقتصادية في بلدان شمال المتوسط بدورها قوية جداً، وهذه البلاد كثيرا ما تهزها احتجاجات شعبية واسعة.
إن العائق الكبير الذي يقف في طريق تغير حقيقي في المواقف يسمح بتقليل الاعتقاد الساذج في السوق باعتباره الفضيلة الوحيدة، بعيداً عن أي تدخل للدولة، هو في تعاليم العقيدة النيوليبرالية التي يلزم الاتحاد الأوروبي بها نفسه بطريقة غير موجودة في أي مكان آخر. إن الرفاهية والاستقرار في المنطقة الأورومتوسطية يتوقفان على التخلي عن هذه العقيدة لصالح سياسات نشطة تهدف لإخراج بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط سريعاً من الحلقة المفرغة للاقتصاد الريعي كي تكون شريكاً فاعلاً باقتصاد ديناميكي ومتطور يخلق فرص العمل، في الشمال كما في جنوب المتوسط، بحيث يكون قادرا على تحمل المنافسة الآسيوية من جهة والأمريكية الشمالية من جهة أخرى.

المراجع

WORLD BANK, T*he East Asian Miracle. Economic Growth and Public Policy*, Oxford University Press, 1993.

CORM GEORGES, “L´ajustement du secteur privé dans le monde arabe” (chapitre 11) in *la Méditerranée, espace de conflit, espace de rêve*, L´harmattan, Paris, 2001.

HENNI Ahmed, *Le Syndrome de l´islamisme et les mutations du capitalisme*, Non Lieu, Paris, 2008:

ZAHLAN Antoine, *Science and Science Policy in the Arab World*, St. Martin´s Press, London, 1980.

أنطوان زحلان، العرب وتحديات العلم والتقانة. تقدم من دون تغير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999.